الكتاب الإحصائي الرابع والثلاثون لعام ١٤٣٠هـ

صدر عن إدارة الإحصاء بوزارة العدل (الكتاب الإحصائي الرابع والثلاثون لعام ١٤٣٠هـ) ومن أبرز الملامح التي تضمنها هذا الكتاب اشتماله على القضايا مفصلة عبر جداول بيانات ورسوم بيانية وتحليلات إحصائية عن كل محكمة وكتابة عدل حسب المنطقة ونوع القضية.

فقد بلغت المحاكم ٢٧٢ محكمة وبلغت كتابات العدل ١٣٥ كتابة عدل خلال عام ١٤٣٠هـ. كما بلغت عدد القضايا الصادرة من المحاكم ٧٤٣٤٩١ عمل وبلغت القضايا المنتهية ٣٥٨٩٦ قضية منها ٩٢٣٤٦ قضية حقوقية و٧٢١٤٣ قضية جنائية و١٩٣٧٠٧ قضية إنهائية.

وبلغت عدد الجلسات ٦٩٤٣٢٦ جلسة في العام ١٤٣٠هـ وأصدرت المحاكم التي تقوم بأعمال كتابات العدل ١٠٧٤١٨ صكاً موزعة على النحو التالي: ١٩٥٩٣ صك مبايعة، ٧٤٦١٧ صك وكالة، ١١٣٢٠ صك إقرار، ٢٧٠ صك كفالة، ١٦١٨ صك رهن، كما أنجزت كتابات العدل ٢٠٧٤٨١٩ صكاً على النحو التالي: ٣٦٢٢٢٥ صك مبايعة، ٩١٣٥ صك كفالة، ١٤٦٧٩٢٢ صك رهن، ٢٠٣٠٧٢ صك إقرار. وبلغت عقود النكاح ١٤٨٠٤٣عقداً وبلغت صكوك الطلاق ٣١٢١٨ صكاً وبلغ مأذوني عقود الأنكحة ٣٨٢٧ مأذوناً. وبلغت المحكمة العليا ١٧٦٦ قراراً كما بلغت قضايا محكمتي التمييز بالرياض ومكة المكرمة ٥٨٤٨٨ قضية منها ٢٤٥١٢ قراراً من محكمة التمييز بالرياض و٣٣٩٧٦ قراراً من محكمة التمييز بمكة المكرمة. حيث جاءت على النحو التالي: ٢٠١٤٨ قضية حقوقية، ٣١٠٩٦ قضية جنائية، ٧٢٤٤ قضية إنهائية. صدق على ٣٢٧١٢ قراراً ولوحظ ٢٤٩٣٩ قراراً ونقض ٨٣٧ قراراً. كما اشتمل الكتاب على احصائية عن تدريب منسوبي الوزارة، حيث تم تدريب ٢٢٨٢ موظفاً في ١٤ برنامجاً كذلك احصائية عن المحامين حيث بلغ في منطقة الرياض ٦٤٣ محامياً في ٥٦٠ مكتب وفي منطقة مكة المكرمة ٤٥٨ محامياً في ٤٠٩ مكتب وفي المدينة المنورة ٣٢ محامياً في ٢٧ مكتباً وفي المنطقة الشرقية ٩٥ محامياً في ٨٦ مكتباً وفي القصيم ٢٨ محامياً في ١٩ مكتباً وفي عسير ٩ محامين في ٨ مكاتب وفي تبوك ٨ محامين في ٨ مكاتب وفي الباحة ٣ محامين في ٣ مكاتب وفي الجوف ٥ محامين في ٣ مكاتب وفي حائل ٥ محامين في ٣ مكاتب. ليصبح الإجمالي ١٣٠٧ محامياً في ١١٤٩ مكتباً وذلك منذ بداية منح التراخيص حتى عام ١٤٣٠هـ. أما عام ١٤٣٠هـ فقد تم الترخيص لـ ٣٢ محامياً في ٢٠ مكتباً.

وختم الكتاب بمصطلحات عدلية تشتمل على التعريف بمسميات المحاكم والأعمال والقضايا التي تؤديها، وبيان بأسماء المحاكم الشرعية وكتابات العدل الموجودة خلال عام ١٤٣٠هـ. فكان بحق كتاب شامل ومفيد في الدراسات العدلية، حيث اشتمل على ٣١٧ صفحة من مقاس A٤ ، حيث بذل في الجهد والتنسيق والإخراج المتميز.

نسأل الله تعالى أن ينفع به وبالله التوفيق.

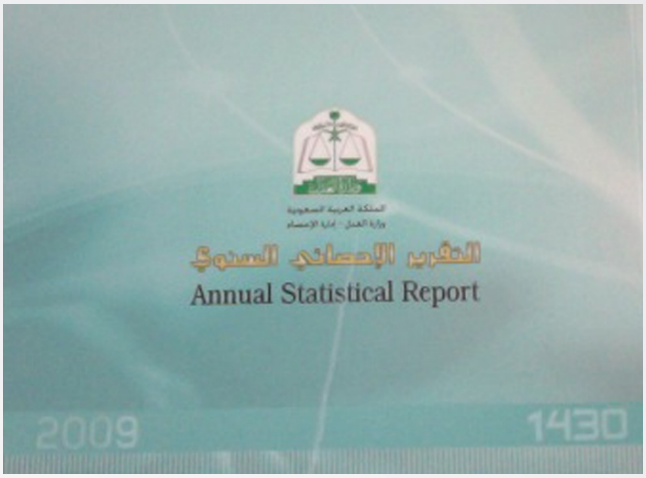

التقرير الاحصائي للزواج والطلاق لعام ١٤٣٠هـ

صدر عن إدارة الإحصاء بوزارة العدل التقرير السنوي عن احصائيات حالات الزواج والطلاق لعام ١٤٣٠هـ، حيث بلغت عقود الزواج ١٤٨٠٤٣ عقداً، وبلغ عدد المأذونين ٣٨٢٧ مأذوناً. كما شمل التقرير حصراً لصكوك الطلاق والخلع وفسخ النكاح، حيث بلغت ٣١٢١٨ صكاً موزعة حسب نوع الطلاق مع تفصيل للجنسيات.كما تضمن لحالات الطلاق لمن لديه إمكانية المراجعة مع بيان حالات الصلح.

كما تضمن التقرير أعمال المحكمتين الجزئيتين للضمان والأنكحة بالرياض وجدة حيث بلغت نسبة العمل ٢٥٪ من أعمال المحاكم. واشتمل على بيانات تفصيلية عن المحاكم حسب الأماكن والمناطق وكان هذا التقرير ٢٠٠ صفحة وقد أعد إعداداً جيداً وإخراجاً متميزاً نسأل الله التوفيق.

التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٤٣٠هـ

صدر مؤخراً عن إدارة الإحصاء بوزارة العدل التقرير السنوي ٣٤ لعام ١٤٣٠هـ عن أعمال المحاكم وكتابات العدل والمحكمة العليا ومحكمتي التمييز يتضمن عدد من الجداول التحليلية حسب النوع والجنس مع المقارنات بالنسب ونسبة القضايا إلى نسبة السكان السعوديين وغير السعوديين وقد اتسم بالموضوعية والدقة وسهولة المقارنة.

كما حوى التقرير ترجمة باللغة الإنجليزية ليحقق انتشاراً واسعاً في إبراز التطور الملموس في أعمال وزارة العدل بشكل ميسر ومختصر.

نسأل الله أن يبارك في الجهود ويجعل العمل خالصاً لوجهه تعالى إنه ولي ذلك والقادر عليه وبالله التوفيق.

كتاب القضاء والعدالة

صدر هذا الكتاب عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في جزأين عام ١٤٢٧هـ، ويتناول هذا الكتاب موضوعاً ذا أهمية كبيرة (القضاء والعدالة)، فبالعدل تعصم الدماء وتصان الأعراض والأموال والحقوق، وبالقضاء يتحقق العدل والأمن والاستقرار. ويحتوي الكتاب في الجزء الأول: أربعة أبواب، الباب الأول: تنظيم القضاء وإدارة العدالة، وينقسم إلى فصول، الفصل الأول صور من تنظيم القضاء والعدالة من حيث الاستقلال والتخصص، والفصل الثاني: أنظمة المظالم، والفصل الثالث: المؤسسات القضائية الفرنسية، والفصل الرابع: دور القوانين في تسوية النزاعات. أما الباب الثاني تتضمَّن حق اللجوء إلى العدالة، وينقسم إلى فصول: الفصل الأول: حقوق الدفاع في الاتفاقية الأوروبية، والفصل الثاني: اللجوء إلى العدالة والمجانية والمساعدة، والفصل الثالث: حق الطعن بالاستئناف في الأحكام القضائية، والفصل الرابع: التأخير في البت في النزاعات وتداعياتها الاجتماعية. أما الباب الرابع فتضمن آليات تنفيذ الأحكام القضائية، وينقسم إلى فصول؛ الفصل الأول: الإجراءات البديلة عن الحبس، والفصل الثاني: خصخصة المؤسسات العقابية وأثرها في تحقيق تنفيذ القانون، والفصل الثالث: مبادئ تطبيق أحكام القانون الجزائي الفرنسي، ثم المحتويات العامة. وقد أعد هذا الكتاب نخبة من العلماء المختصين في مجال العدالة والقضاء، وكان في ٤٧٠ صفحة.